

خذوه بغيره ما قبله الدال عليه او فان حذف في منه فليس يجوز ان يكون ما تقدم  
 جزء الشرط لعدم جواز تقديم لغيره على اداة الشرط خلافا للكوفيون زمان مضاف  
 اليه للظرف فالفاضل المصام هذه الاضافة الدال على ان يكون في الامية لا ياتي  
 كما توهم بهما منصوب خبر مقدم وجواب كان بعده لان المقام التسمية بين اليهم والحدود  
 وتقدم الخبر على كان في مثل هذا وجب لانه لم يتقدم الخبر على يعلم منه التسمية لا  
 بد من يفرغ لفظا سواء كان في مخرج المفتاح للمسيح الشريف كان ما قبله ناقصا لاسمه  
 فيه راجع لا للظرف والزمان وما قالوا من ان الضمير الهاء بين الريح والاضاف  
 والرجوع الى المضاف اليه راجع الى المضاف بيان الاصل كما في شرح المعنى لا انما  
 وجلة كان منصوب او تجوزة لفظا صفة ظرفا وزمان او محدودا منصوب عطف  
 على ميمها نحو معلوم سررت حبيبا لفظا خبرا وندمها واليه ليدل على ان  
 فسررت فعل وفاعل وحيتا منصوب ظرف للسررت وصحت شهرها والظرف في تقديرها  
 على قبله واذا اريد المعنى فصحت فعلا وفاعل وشهرها منصوب ظرف لصحت او للظرف  
 منصوب عطف على ظرف زمان مكان مضاف اليه ميمها منصوب صفة ظرفا مكان  
 واستيناف او اعتراض هو مرفوع علامته راجع لا لظرف كان في تقديره المضاف  
 في جائب الظرف او اسمها او في المبتدأ او معناه على ما هو المتأخر بين الثمانية  
 وذا الاستناد الفاعل هو الاكساح المصريح بالحاجة الى التقدير وتعامه  
 في شرحه على هذا المتن ما مرفوع المخرج المبتدأ ثبت ما قبله متعلق به

والضمير

والضمير راجع الى الاسم فاعل والجملة صفة ما او صلة بسبب متعلقا ايضا بنبت  
 امر مضاف اليه خبر مرفوع صفة امر داخل مضاف اليه في ستمائة ظرف للناظر والضمير للرجع  
 الى اسم خبر والظرف مضاف اليه كالجملات ظرف مستتر مرفوع الخبر مبتدأ محذوف وهو  
 فان جعل الحرف اسم بمعنى المثل امر على ما تقدم الست بوجه صفة للجملات  
 واستيناف او اعتراض هو مرفوع المخرج المبتدأ راجع الى الجملات الستة امام مرفوع  
 لفظا بالتؤنين مع ما عطف عليه خبر المبتدأ ان اوله باللفظ او بغير توين  
 امر ان اوله باللفظ فعل الاصل فاما من مرفوع وهو الثاني غير منصرف كما خرج به  
 في استنفاك اللامتنى في شرح المعنى وقدم وظن ويمن ويسار وشمال ورفق  
 وحثت كل منهما مرفوع بالتؤنين او بلا توين عطفا على ما قبله ان امام وما بعده  
 مرفوع بلا توين لان الاسم الذي اريد به لفظا يكون على كيميته وقومه فالتركيب  
 الذي مررد فيه لفظا لزيادة حصول الصورة في الذهن وقيل على الكيمية التي  
 تقتضها القاعدة في الموضع الذي اريد به للفظا به يكون هذه المذكورة بالرفع  
 التؤنين انتهى وفيه ما لا يخفى ان ما ذكره يقتضيه كون كيميته احد هذه الانعاطة  
 في التركيب الذي لم يرد فيه لفظا مرفوع بلا توين وليس كذلك بل يقع تارة  
 مرفوعا مع التؤنين نحو هذا امام وتارة منصوبا نحو رايت اماما وتارة محذورا  
 نحو فقلت لامام وهكذا حال الاضافة الا انه بلا توين وان ارد كيميته كونه  
 متعلقا به فهو منصوب بالجملة ليس لهذه الالفاظ حالة خصوصية او مبالغة